QATAR

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الرئيس
السادة الأعضاء الموقرين
السيدات والسادة
الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

يطيب لي في البداية أن أعرب لكم نيابة عن وفد بلادي عن سعادتنا للاجتماع بالفريق العامل المعني بآلية الاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان في إطار استعراض التقرير الثاني لدولة قطر.

إننا في دولة قطر ننظر بعين الرضا والتقدير إلى الدور الهام الذي يضطلع به الفريق العامل في مساعدة الدول على تحسين وتقوية وتعزيز التزاماتها المنبثقة عن القانون الدولي لحقوق الإنسان ، ونؤكد في هذا الصدد دعم دولة قطر وتعاونها التام مع الفريق العامل، ومع الآليات الدولية والإقليمية الأخرى المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ونثمن هذا الحوار التفاعلي الذي نتمنى ان يجري بأسلوب يتسم بالموضوعية، والشفافية، وعدم الانتقائية، وبالمنهج البناء.

إن دولة قطر تنظر إلى الحوار التفاعلي بوصفه عملية تبادلية تعزز التفاهم المتزايد بينها وبين الفريق العامل. وقد وجدنا منذ الاستعراض الدوري الشامل الأول، بأن العمل مع الفريق العامل وهيئات المعاهدات المنضمة إليها دولة قطر، وما يشتمل عليه من حوار مفيد، يمثل مصدر

شُكلت اللجنة برئاسة سعادة وزير الخارجية وعضوية كل من وزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة العدل، ومجلس الشورى، والمجلس الأعلى للصحة، ووزارة الثقافة والفنون والتراث، والمجلس الأعلى للتعليم، والمؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي.

ولقد جاء التقرير المعروض أمامكم كثمرة لاستمرار العملية التشاورية الواسعة، وكنتيجة للتنسيق والتعاون والشراكة الموسعة مع جميع فئات وشرائح المجتمع القطري وأصحاب المصلحة من ذوي الصلة، ومتوافقاً مع المبادئ الاسترشادية، حيث قدم التقرير في الجزء الأول منه منهجية متابعة الاستعراض وعملية إعداد التقرير. بينما تناول الجزء الثاني من التقرير التطورات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان التي قامت بها الدولة منذ اعتماد تقريرها الأول في يونيو 2010. وتناول الجزء الثالث من التقرير الجهود التي قامت بها الدولة في سبيل تنفيذ التوصيات التي قبلتها وأُختتم الجزء الرابع من التقرير بالتحديات والرؤى المستقبلية.

السيد الرئيس

يعد موضوع تعزيز وحماية حقوق الإنسان خياراً استراتيجياً لدولة قطر إذ يشكل العمود الفقري لسياسة الإصلاح الشامل (الدستوري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي) التي تنتهجها الدولة. وقد تم التأكيد على ذلك في الرؤية الشاملة للتنمية (المعروفة باسم "رؤية قطر الوطنية 2030") والتي أنطوت على محاور هامة تمس القضايا الرئيسية لحقوق الإنسان في

وفي هذا الصدد نود ان ننوه الى ان العديد من التوصيات التي تم تقديمها اثناء الحوار التفاعلي في الاستعراض الدوري الشامل الأول لدولة قطر، كانت منفذة بالفعل أو كانت في طور التنفيذ وفقاً للاستراتيجيات والاهداف التي وضعتها الدولة.

واسمحوا لي أن انتهز هذه الفرصة لأطلعكم على أهم وأبرز التطورات التي تلت اعتماد التقرير الأول:

- أولاً: قامت الدولة بتعديل قانون العقوبات وذلك بإضافة تعريف صريح للتعذيب يتطابق تماماً مع التعريف الوارد في المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب. وقد تم تضمين هذا النص في القانون رقم (8) لسنة 2010 بتعديل أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2004.
- ثانياً: إصدار القانون رقم (15) لسنة 2011 بشأن مكافحة الإتجار بالبشر، ويعد هذا القانون خطوة مهمة في إطار جهود دولة قطر على صعيد مكافحة الإتجار بالبشر، وحماية ضحايا جرائم الاتجار. وتجدر الإشارة هنا إلى أن جهود دولة قطر في مجال التعاون الدولي حول مكافحة الإتجار بالبشر تبلورت في تبني الدولة واحتضانها للمبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية العاملة في مجال مكافحة الإتجار بالبشر ودعمها لهذه المبادرة بمبلغ 6 مليون دولار أمريكي.
- ثالثاً: المصادقة على اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، حيث تنطوي عملية المصادقة على هذا الصك الدولي على أهمية خاصة، لعل أبرز مظاهرها أنها تعكس إرادة سياسية تسعى لنشر قيم التسامح وحرية

الاجتماعي لذوي الانحرافات الاجتماعية ومكافحة الاتجار بالبشر وفقاً لرؤية قطر الوطنية 2030 في التنمية الاجتماعية.

- تاسعاً: واصلت الدولة سياستها الانفتاحية نحو استضافة المؤتمرات والمنتديات العالمية التي تُعنى بقضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز ثقافة السلام، حيث تستضيف الدولة سنوياً "منتدى الدوحة"، و"مؤتمر حوار الأديان"، و"منتدى أمريكا والعالم الإسلامي"، كما استضافت الدولة "منتدى الأمم المتحدة الرابع لتحالف الحضارات عام 2011". ، كذلك استضافت الدوحة في شهر ابريل 2014، المؤتمر التحضيري لمنتدى الامم المتحدة العالمي السادس لتحالف الحضارات ، المزمع عقده في شهر أغسطس القادم باندونيسيا.

كما استضافت دولة قطر في شهر مارس 2014 ، الاجتماع التنفيذي التابع لمسار إسطنبول المعني بمتابعة وتنفيذ قرار مجلس حقوق الانسان 18/16.

إضافة إلى ذلك استضافت الدولة العديد من المؤتمرات حول التجارة العالمية، ودعم نهج المغونة من أجل التجارة، ومؤتمر "متابعة توافق مونتيري لتمويل التنمية"، ومؤتمر "الأمم المتحدة للتغير المناخي / COP18"، ومؤتمر "الأونكتاد 13"، وغيرها من المؤتمرات العالمية التي سعت لإبراز أهمية دعم جهود التنمية الدولية لاسيما دعم وتنمية دول الجنوب.

لمصلحة (100) دولة في مختلف أنحاء العالم، وخاصة الدول الأقل نمواً من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015، حيث بلغت نسبة هذه المساعدات 0.43% من إجمالي الناتج المحلي للدولة لعام 2012.

ولا تقتصر مساهمات الدولة على تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية فقط، بل تتجاوز ذلك إلى طرح مبادرات إنسانية وإنمائية على الصعيد الدولي، حيث قامت الدولة بطرح عدد من المبادرات منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مبادرة "هوب فور" في يونيو 2010 بنيويورك ، لتعزيز فعالية وتنسيق استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني لمواجهة الكوارث الطبيعية.
- مبادرة "حماية التعليم في مناطق النزاعات وانعدام الأمن" (مؤسسة التعليم فوق الجميع سابقاً) عام 2008، وهي مبادرة دولية تُعنى بحماية ودعم وتعزيز الحق في التعليم بالمناطق الواقعة أو المهددة بالأزمات والصراعات والحروب.
- مبادرة " الفاخورة " منذ عام 2009، وتهدف إلى دعم وحماية الطلبة والمدارس في مناطق الصراعات حول العالم وخاصّة في غزة.
- مبادرة (صلتك): وهي مبادرة اجتماعية تم تأسيسها في عام 2008 بالدوحة، تعمل على توسيع فرص التوظيف والأعمال للشباب في العالم العربي بأكمله، وتغطي برامج المؤسسة حالياً (15) بلداً عربياً، حيث مولت ودعمت المؤسسة منذ إنشاءها اكثر من 86 ألف مشروع يديره الشباب.

دعوة مفتوحة ودائمة إلى أصحاب الولايات المكلفين بالإجراءات الخاصة. وقد استقبلت الدولة المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان للمهاجرين خلال شهر نوفمبر 2013، والمقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين خلال شهر يناير 2014. كما استقبلت الدولة وفد أعضاء البرلمان الأوروبي من اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان خلال شهر مارس 2014.

إضافة الى ذلك، فقد استقبلت الدولة العديد من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، ومنها منظمة مراقبة حقوق الإنسان والتي زارت الدولة في عامي 2012، و2014 ومنظمة العفو الدولية والتي قامت بزيارة الدولة في عامي 2013، و2014 والاتحاد الدولي لنقابات العمال والذي زار الدولة في 2014.

ومن جهة أخرى، استضافت الدولة المشاورات الإقليمية لأصحاب المصلحة والتي عقدها الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية في يناير وفبراير 2011. كما واصلت الدولة تعزيز علاقتها مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من خلال عقد مشاورات ثنائية منذ مايو 2010، علاوة على ذلك واصلت الدولة دعمها لمركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية بالدوحة.

ويشير التقرير المعروض أمامكم بالتفصيل - في الجزء الثالث منه- إلى التدابير والاستراتيجيات والسياسات التي اتخذتها الدولة لتنفيذ التوصيات التي قبلتها.

وفي إطار تعزيز وتقوية البنية التشريعية المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان ، يسرني أن أعلن أمام الفريق العامل، بان الجهات المختصة في دولة قطر تقوم حاليا بمراجعة شاملة لقوانين العمل والإجراءات والسياسات المتبعة لتعزيز وحماية حقوق العاملين فيها من مواطنين ومقيمين ، وبما يتوافق مع المعايير الدولية. وتقوم أيضا بدراسة مشروع آليات تنظيم المستخدمين في المنازل ومراجعة قانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقاماتهم وكفالتهم (نظام الكفالة) وقانون العمل بهدف تطويرها.

كما قامت دولة قطر وفي إطار مساعيها الدائمة لتبني مبادئ الشفافية والاستقلالية بتكليف مكتباً دولياً مستقلاً لمراجعة كافة القوانين والإجراءات الخاصة بالعمالة الوافدة، ومقارنتها بأفضل الممارسات العالمية والخروج بتوصيات تعزز الجهود التي تبذلها الدولة لتحسين ظروفهم وأوضاعهم المهنية والمعيشية . وقد قام المكتب الدولي بتسليم تقريره النهائي بتاريخ 30 أبريل 2014، وتم توزيع التقرير على الجهات المعنية في الدولة كل حسب اختصاصه للعمل على مراجعة توصياته والوصول الى برنامج عمل متكامل سيتم الإعلان عنه في القريب العاجل.

بالإضافة الى ما سبق نود الإشارة الى ان دولة قطر تنظر أيضاً إلى الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

السيد الرئيس ،

شكراً السيد الرئيس